

تفسير البحر المحيط

@ 110 @ الخفي أو لظنهم ذلك ، أي الحامل لهم على هذا القول هو الرجم بالغيب . .

. %)

و { ثَلَاثَةٌ } خبر مبتدأ محذوف ، والجملة بعده صفة أي هم ثلاثة أشخاص ، وإنما قدرنا أشخاصاً لأن { رَّابِعُهُمْ } اسم فاعل أضيف إلى الضمير ، والمعنى أنه رابعهم أي جعلهم أربعة وصيرهم إلى هذا العدد ، فلو قدر { ثَلَاثَةٌ } رجال استحال أن يصير ثلاثة رجال أربعة لاختلاف الجنسين ، والواو في { وَثَامِنْهُمْ } للعطف على الجملة السابقة أي { يَقُولُونَ } هم { سَبْعَةٌ وَثَامِنْهُمْ كَلْبُهُمْ } فأخبروا أولاً بسبعة رجال جزماً ، ثم أخبروا إخباراً ثانياً أن { رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ } بخلاف القولين السابقين ، فإن كلاهما جملة واحدة وصف المحدث عنه بصفة ، ولم يعطف الجملة عليه . وذكر عن أبي بكر بن عياش وابن خالويه أنها واو الثمانية ، وأن قريشاً إذا تحدثت تقول ستة سبعة وثمانية تسعة فتدخل الواو في الثمانية ، وكونهما جملتين معطوف إحداهما على الأخرى مؤذن بالثبوت في الإخبار بخلاف ما تقدم فإنهم أخبروا بشيء موصوف بشيء لم يتأخر عن الإخبار ، ولذلك جاء فيه { رَجْماً بِالْغَيْبِ } ولم يجيء في هاتين الجملتين بشيء يقدر فيهما . وقرئ وثامنهم كاللهم أي صاحب كلبهم ، وزعم بعضهم أنهم ثمانية رجال ، واستدل بهذه القراءة وأول قوله وكتبهم على حذف مضاف ، أي وصاحب كلبهم . وذهب بعض المفسرين إلى أن قوله { وَثَامِنْهُمْ } ليس داخلاً تحت قولهم بل لقولهم هو قوله : { وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ } ثم أخبر تعالى بهذا على سبيل الاستئناف ، وإذا كان استئنافاً من أن ذلك على أنهم ثمانية بالكلب ، وأما { رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ } و { سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ } فهو من جملة المحكي من قولهم ، لأن كلاهما من الجملتين صفة ، وإلى أن العدة ثمانية بالكلب ذهب الأكثر من الصحابة والتابعين وأئمة التفسير . .

وقال الزمخشري : فإن قلت : فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ولم دخلت عليها دون الأولتين ؟ قلت : هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك : جاءني رجل ومعه آخر ، ومررت بزيد وفي يده سيف . ومنه قوله عز وعلا { وَمَا أَهْلَكَذَا مِنَ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف ، والدلالة على اتصافه أمر ثابت مستقر ، وهي الواو التي آذنت بأن الدين قالوا { سَبْعَةٌ وَثَامِنْهُمْ كَلْبُهُمْ } قالوه عن ثبات

علم وطمأنينة نفس ولم يرحموا بالظن كما غيرهم انتهى . .

وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة دالة على لصوق الصفة بالموصوف وعلى ثبوت اتصاله بها شيء لا يعرفه النحويون ، بل قرروا أنه لا تعطف الصفة التي ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعاني حتى يكون العطف دالاً على المغايرة ، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف هذا في الأسماء المفردة ، وأما الجمل التي تقع صفة فهي أبعد من أن يجوز ذلك فيها ، وقد ردوا على من ذهب إلى أن قول سيبويه ، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل هو على أن وليس باسم ولا فعل صفة لقوله لمعنى ، وأن الواو دخلت في الجملة بأن ذلك ليس من كلام العرب مررت برجل ويأكل على تقدير الصفة . وأما قوله تعالى { إِنْ لَّا } وَلَـهُمَا { فالجملة حالية ويكفي رداً لقول الزمخشري : إِنْ لَّا لا نعلم أحداً من علماء النحو ذهب إلى ذلك ، ولما أخبر تعالى عن مقالته واضطرابهم في عددهم أمره تعالى أن يقول { قُلْ رَبِّىْ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ } أي لا يخبر بعددهم إلا من يعلمهم حقيقة وهو الله تعالى { مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا } والمثبت في حق الله تعالى هو العلمية وفي حق القليل العالمية فلا تعارض . قيل : من الملائكة . وقيل : من العلماء وعلم القليل لا يكون إلا بإعلام الله . .

وقال ابن عباس : أنا من القليل ، ثم نهاه تعالى عن الجدل فيهم أي في عدتهم ، والمراء وسمي مراجعته لهم { مِرَآء } على سبيل المقابلة لممارسة أهل الكتاب له في ذلك ، وقيده بقوله طاهراً أي غير متعمق فيه وهو إن نقص عليهم ما أوحى إليك فحسب من غير تجهيل